المازوت الزراعي

وزير النفط: نعمل على إلغاء حلقات الوساطة وحالات الفساد

مصادر لـ«الوطن»: ٤٦٠ مليون ليتر مازوت احتياجات القطاع الزراعي بالموسم الحالي منها ١٢١ مليون ليتر للقمح

| هناء غانم

ناقشت وزارتا الزراعة والنفط آلية أتمتة توزيع المحروقات للقطاع الزراعي لإيصال المازوت الزراعي للفلاحين وإصدار البطاقة الإلكترونية ضمن برنامج زمني محدد بما يضمن حصول الفلاحين المستحقين على مخصصاتهم من المادة في الوقت المناسب، وذلك بحضور وزيري الزراعة محمد حسان قطنا والنفط والثروة المعدنية بسام طعمة وزير الزراعة أكد خلال الاجتماع التوصل إلى آلية واضحة لتنظيم توزيع المحروقات للقطاع الزراعي وتقديم التسهيلات اللازمة لحصول الفلاحين على احتياجاتهم من المازوت الزراعي بعدالة وتوفيره على مدار العام وفق الخطة الزراعية المقررة والتنظيم الزراعي والكشف الحسي، وحل الصعوبات والمشاكل التي تواجه عمليات التوزيع، لافتاً إلى أنه سيتم منح الفلاحين المخصصات من خلال البطاقة العائلية ومن لا تتوافر لديه بطاقة عائلية سيتم منحه بطاقة خاصة بالمازوت الزراعي.

بدوره أكد وزير النفط أهمية أتمتة العمل لتنظيم توزيع المحروقات في هذا القطاع وفق قواعد بيانات تحددها وزارة الزراعة بما يمكن الفلاحين من الحصول على مخصصاتهم بشكل مباشر وفق رسائل نصية وإلغاء كل حلقات الوساطة وأي حالات فساد في هذا المجال، منوهاً بأن العمل مستمر لإنجاز عملية الأتمتة من المقرر أن يتم الانتهاء منها نهاية الربع الأول من ٢٠٢٣ والبدء بأتمتة المازوت الزراعي فوراً من خلال البطاقات العائلية التي تحدد لكل من يستحق هذه المادة من الفلاحين وذلك بهدف تحقيق العدالة بتوزيع وتأمين مادة المازوت لمستحقيها على مستوى كل فلاح من الفلاحين وعن الصعوبات التي تواجه تطبيق الآلية قال: إن الصعوبات الأساسية لأتمتة المازوت الزراعي هي موسمية الإنتاج الزراعي وتداخله بين الأعوام المحاصيل الصيفية مع المحاصيل الشتوية الأمر الذي يتطلب من الفنيين سواء بوزارة النفط أو الزراعة أن يكونوا دقيقين في إنجاز قاعدة البيانات وفي فترات التوزيع وكمياتها إضافة إلى الدفعة المحددة.

وذكر أنه تم مؤخراً الاتفاق على صيغة بالتعاون مع كل الجهات وفق برنامج زمني محدد.

عدالة التوزيع

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير الاقتصاد الزراعي أحمد دياب البدء بتجهيز قاعدة البيانات الدقيقة بمديريات الزراعة والتي بدأت فعلياً في هذا المجال، منوهاً بأن العمل مستمر لإنجاز عملية الأتمتة بالتعاون مع كل الجهات وفق برنامج زمني محدد.

وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير الاقتصاد الزراعي أحمد دياب البدء بتجهيز قاعدة البيانات الدقيقة بمديريات الزراعة والتي تتم حالياً في المحافظات وفق آلية معتمدة، منوهاً بأن العمل مستمر لإنجاز عملية الأتمتة من المقرر أن يتم الانتهاء منها نهاية الربع الأول من ٢٠٢٣ والبدء بأتمتة المازوت الزراعي فوراً من خلال البطاقات العائلية التي تحدد لكل من يستحق هذه المادة من الفلاحين وذلك بهدف تحقيق العدالة بتوزيع وتأمين مادة المازوت لمستحقيها على مستوى كل فلاح من الفلاحين وعن الصعوبات التي تواجه تطبيق الآلية قال: إن الصعوبات الأساسية لأتمتة المازوت الزراعي هي موسمية الإنتاج الزراعي وتداخله بين الأعوام المحاصيل الصيفية مع المحاصيل الشتوية الأمر الذي يتطلب من الفنيين سواء بوزارة النفط أو الزراعة أن يكونوا دقيقين في إنجاز قاعدة البيانات وفي فترات التوزيع وكمياتها إضافة إلى الدفعة المحددة.

وذكر أنه تم مؤخراً الاتفاق على صيغة البيانات التي يتم جمعها من خلال مديريات الزراعة في المحافظات والتي تتعلق بالكميات وفترات التوزيع والي سوف تحدد لاحقاً.

ومن الجدير ذكره أن تحديد الكميات الواجب تخصيصها من المازوت لكل فلاح ستكون بناء على المساحة والمحصول الذي ستتم زراعته، وحاجة هذه المساحة من خلال الخدمات الزراعية المقدمة لها، والأهم أن سقف التوزيع سيكون حسب الحاجة المطلوبة للزراعة.

ومن الجدير ذكره أن فرع المحروقات في كل المحافظة سيقوم بمطابقة الكميات الموزعة في المحطات التي يتم تحديدها من خلال محاضر موقعة أصولاً من الجمعيات الفلاحية ودوائر الزراعة ومصدقة من مديريات الزراعة، وتقوم لجنة المحروقات بالمحافظة بإعطاء الأولوية ببيع المازوت الحر للقطاع الزراعي خلال شهري نيسان وأيار.

مصادر مطلعة في الوزارة أكدت لـ«الوطن» أن احتياجات محصول القمح من المازوت الزراعي لموسم ٢٠٢٢– ٢٠٢٣ تصل إلى نحو ١٢١ مليون ليتر لكامل مراحل الإنتاج والعمليات الزراعية من الحراثة حتى الحصاد والنقل أما احتياجات القطاع الزراعي ككل نحو ٤٦٠ مليون ليتر.

مع الإشارة إلى أن مؤسسة إكثار البذار أصدرت توقعات ضمن خطتها الإنتاجية لموسم قمح ٢٠٢٣ بأن الإنتاج قد يصل إلى أكثر من ٥ آلاف طن هذا الموسم.

لماذا لم يسهم قرار تحرير الأسعار بخفضها كما وعد المسؤولون والتجار

نحاس لـ«الوطن»: بعض المواد الأساسية تأخر وصولها ما أدى إلى ارتفاع أسعارها

عربش: «التموين» حررت الأسعار عندما عجزت عن ضبط الأسواق وضمان استمرار انسياب السلع

| رامز محفوظ

بعد مرور نحو أسبوعين على صدور قرار تحرير الأسعار من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك يبدو أن نتائجه على الأرض جاءت معاكسة وغير مرضية لرغبات المواطن الذي تمنى أن يساهم القرار بتوفر المواد واستقرار الأسعار كحد أدنى، فالأسعار مازالت تحلق يومياً وبعض المواد الأساسية مازالت قليلة وغير متوفرة بالشكل الكافي في الأسواق مثل مادة السكر التي ارتفع سعرها أمس من ٦ آلاف ليرة إلى ٧ آلاف ليرة.

عضو مكتب غرفة تجارة دمشق مصان نحاس بين في تصريح لـ«الوطن» أن تحرير الأسعار لا يعني انخفاض الأسعار إنما يعني أن الفاتورة التي يستورد بها التاجر يجب أن تتضمن المصاريف المدفوعة وعلى ضوء هذه الفاتورة يتم تحديد نسبة أرباح التاجر لكل مادة مستوردة ومن ثم تسعر المواد حسب فاتورة المستورد والمصاريف.

وأكد أن انعكاس القرار إيجاباً على السوق والأسعار لا يتم بشكل فوري إنما يتطلب ذلك أكثر من ١٥ يوماً إلى حين قيام المستورد بتجهيز فواتير الاستيراد وإصدار بيان التكلفة وحساب أرباحه ومن ثم إصدار نشرة الأسعار بناء على تكاليفه المدفوعة.

ولفت إلى أن بعض المواد الغذائية الأساسية تأخر وصولها إلى سورية خلال الفترة الحالية مثل السكر وأنواع أخرى ما أدى إلى ارتفاع أسعارها، مؤكداً أن كل المواد الغذائية الأساسية ستصل قريباً بالتدريج ولن يكون فيها نقص خلال الأيام القادمة، وعقب وصولها ستكون الأيام القادمة أفضل من سابقاتها مع توفر كل المواد وخصوصاً الأساسية في السوق، منوهاً إلى أن تحرير الأسعار يعتبر حالة صحية وايجابية وستكون آثاره إيجابية على المستهلك قريباً.

من جهته أكد الأستاذ في كلية الاقتصاد بجامعة دمشق شفيق عربش لـ«الوطن» أن الأسعار محررة في كل دول العالم، لكن تحرير الأسعار في سورية في ظل غياب المنافسة ستكون حتماً نتائجه وارتداداته على المستهلك سلبية.

عربش بين أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصدرت قرار تحرير الأسعار عندما عجزت عن القيام بدورها في ضبط الأسعار وضمان استمرار انسياب السلع في السوق، مشيراً إلى أنه من الطبيعي أن ترتفع الأسعار بعد صدور القرار نظراً لغياب المنافسة وصعوبات استيراد المواد.

ولفت إلى أن الأسعار في سورية تعاني من تضخمين: الأول التضخم الموجود في الدولة التي نستورد منها، والثاني هو التضخم الناتج عن تغيرات سعر الصرف والانخفاض المستمر بقيمة الليرة السورية.

وأشار إلى أنه في كل دول العالم تكون المنافسة في مصلحة المستهلك، لكن في سورية للأسف لا توجد منافسة لذا لن نشهد استقراراً أو انخفاضاً في الأسعار، مشيراً إلى أن المعنيين في وزارة التجارة الداخلية يعيشون حالياً في حالة تخبط ودائماً يقومون بالتشويش على المواطن بقراراتهم الصادرة بشكل مستمر.

وختم بالقول: إن القرارات التي تصدر عن الحكومة ومنها قرار تحرير الأسعار هي عبارة عن ردود أفعال مأخوذة بشكل مرتجل وغير مبنية على دراسات دقيقة لنتائج هذه القرارات وانعكاسها، مشيراً إلى أن الحكومة لا تملك اليوم قاعدة بيانات تسمح لها باتخاذ قرار علمي ومدروس.

بدوره أوضح رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي لـ«الوطن» أن تطبيق قرار تحرير الأسعار صعب حالياً لكن نتائجه على المدى الطويل ستكون إيجابية.

ولفت إلى أن مشاكل المنصة والتغيرات اليومية بسعر الصرف وعدم استقرار أسعار الطاقة هي أبرز الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار حالياً، لذا يجب حل هذه المشاكل من أجل استقرار الأسعار والتخلص من حالة الفوضى التي تعم الأسواق.

وبين أنه هناك تكاليف للسلع تعتبر غير مستقرة ولا يمكن تحديدها بدقة مثل تكاليف الطاقة والإنتاج والنقل وتؤدي إلى عدم القدرة على تحديد سعر المبيع، موضحاً أن تكلفة نقل المنتج أصبحت اليوم أعلى من سعره الحقيقي، فعلى سبيل المثال تكاليف نقل البضاعة من محافظة حمص إلى دمشق أصبحت اليوم بحدود مليوني ليرة.

وأشار إلى أنه على الرغم من صدور قرار تحرير الأسعار إلا أن بعض التجار مازالوا لا يقومون بإصدار فواتير حقيقية وفواتيرهم وهمية، متمنياً من التاجر أن يقتنع في ظل الظروف الحالية الصعبة بنسبة أرباح تكون معقولة.

وقال المعقالي في ختام حديثه: هناك اجتماع موسع يضم اتحاد غرف التجارة والمصدرين وأعضاء من الجمعية سيعقد اليوم في وزارة التجارة الداخلية من أجل دراسة أسعار كل المواد والسلع.

> المعقالي: تجار مازالت فواتيرهم وهمية.. واليوم اجتماع التموين والتجار لدراسة الأسعار

انتهاء الموسم يخفض صادرات الخضر والفواكه إلى ١٠ برادات يومياً فقط

العقاد لـ«الوطن»: اتفاقية سورية والعراق ستحسن الصادرات ولكن في فصل الصيف

أكريّم لـ«الوطن»: القوانين الموضوعة متعبة للتجار ويجب إعادة النظر بسياسات الاستيراد والتصدير

| جلنار العلي

اعتبر عضو غرفة تجارة دمشق ياسر أكريّم في تصريح لـ«الوطن» أن حركة التصدير تراجعت بشكل كبير خلال الفترة الحالية نتيجة ارتفاع التكلفة وازدياد المنافسة في أسعار البضائع بالدول الأخرى وبالتالي تعذّر التصدير، لافتاً إلى أن الصعوبات التي يواجهها المصدّر في هذا الجانب تشمل ارتفاع التكلفة بسبب أسعار حوامل الطاقة والتشغيل وتأمين الوقود، لافتاً إلى أن أكثر الدول التي يتم التصدير إليها حالياً هي العراق ودول الخليج والسعودية، مبيناً أن التصدير مقتصر حالياً على الخضر والفواكه والألبسة.

ووصف القوانين الموضوعة بالمتعبة للتجار والصناعيين وأنها تشكل لهم حالة من الضياع، إضافة إلى عدم الوضوح في قانون الضرائب وعدم وجود معيار ثابت لتحديد الضريبة أي إن التاجر يعجز عن احتساب نسبة الضرائب في كل مرة فيصبح خاسراً، ناهيك عن الصعوبة في تمويل المواد الأولية عبر المنصة وإجمالي المستوردين عن الاستيراد ما أدى إلى نقص في المواد الأولية الأمر الذي انعكس بدوره على الإنتاج وأدى إلى ارتفاع الأسعار.

وطالب أكريّم الحكومة بأن تعيد النظر بالسياسات المتبعة من ناحية الاستيراد والتصدير، وأن تحدد هوية الأصناف التي تنوي دعمها وتقدم التسهيلات اللازمة لها، ورفع سعر الصرف التفضيلي للصادرات، وألا يقتصر دعمها على المواد الأولية فقط إذ يوجد هناك مواد أخرى داخلة بعملية التغليف والتعليب مثلاً، إضافة إلى اتخاذ إجراءات لتسريع دورة الرأسمال بالنسبة للتجار والصناعيين على حد سواء.

وفي الإطار ذاته، بيّن عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه في سوق الهال محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أن التصدير انخفض بشكل كبير ولمعدل ١٠ برادات فقط في اليوم بعد أن كان ٥٠–٦٠ براداً في الفترات السابقة، معيداً ذلك إلى نهاية المواسم الزراعية وارتفاع أسعارها مقارنة بالدول المصدرة الأخرى، متوقعاً تحسن حركة الصادرات بعد اتفاقية النقل البري الدولي للأشخاص والبضائع بين سورية والعراق ولكن عند عودة المواسم الزراعية خلال فصل الصيف وليس خلال الفترة الحالية، مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية ستخفض رسوم الشحن البري وبالتالي سيكون هناك انخفاضات كبيرة في الأسعار خلال فترة الصيف.

في سياق متصل، اطّلعت «الوطن» على بنود الاتفاقية حيث اتّفق الجانبان على تقديم كل التسهيلات للشاحنات السورية والعراقية لتمكينها من نقل البضائع والسلع سريعة التلف إلى مقاصدها النهائية في أراضي الطرفين لحين إنشاء ساحات تبادل تجاري في المنافذ الحدودية، على أن تشمل هذه الساحات كل أنواع السلع باتفاق الطرفين، وأن يتم السماح بدخول الشاحنات البلدين فارغة دون الحاجة إلى تصريح بذلك وفق مبدأ المناصفة أي ٥٠ بالمئة للشاحنات السورية و٥٠ بالمئة للشاحنات العراقية.

وأشارت الاتفاقية إلى أن وزارة النقل العراقية ممثلة بالشركة العامة للنقل البري ستكون الجهة المشرفة على تنفيذ كل الفقرات الخاصة بنقل البضائع من الجانب العراقي وأن تكون وزارة النقل هي الجهة المشرفة من الجانب السوري.

وأيضاً اتفق الجانبان على تسهيل منح السائقين السوريين تأشيرات متعددة لمدة ٦ أشهر ولعدة سفرات، بحيث يتم ترويد السفارة العراقية في سورية بكشف يتضمن أسماء السائقين السوريين الراغبين بالنقل إلى العراق عن طريق الجهات المعنية في الجانب السوري مع جميع الوثائق المطلوبة ليتم على ضوئه منحهم التأشيرات بعد التدقيق الأمني لإصدارها على الحدود العراقية، كذلك الأمر بالنسبة للعراقيين حيث اتفق الجانبان على تسهيل منح السائقين العراقيين تأشيرات متعددة لمدة ٦ أشهر ولعدة سفرات في الآلية المعتمدة نفسها بالنسبة للسوريين.

المركزي يجمع مديري المصارف ويعمم طلب تسهيلات لفتح الحسابات

١٠٠ حساب جديد يومياً في التسليف الشعبي.. والعقاري ينجز ٣٥ ألف حساب للمتقاعدين

| عبد الهادي شباط

أوضح مصرف سورية المركزي أمس على حسابه الخاص على التليغرام أنه وضمن حزمة الإجراءات التي يقوم بها عمم على المصارف العاملة توجيهاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة بتبسيط عملية فتح الحسابات الجديدة أو تفعيل الحسابات الجامدة بالسرعة الممكنة، وتعديل السياسات والإجراءات المعتمدة لديها وفقاً لذلك، لافتاً إلى أن ذلك يأتي في إطار الجهود المبذولة من مصرف سورية المركزي لتسهيل الإجراءات أمام المواطنين بهدف زيادة فرص النفاذ المالي ونشر الوعي لدى كل المواطنين لأهمية التعامل مع القنوات المصرفية.

وكانت «الوطن» علمت أن اجتماعاً على مستوى المديرين العامين للمصارف تم قبل صدور التعميم وتم خلاله الطلب بمنح تسهيلات أكثر من المعمول بها لفتح الحسابات خاصة لجهة تخفيض الحد المطلوب لفتح الحسابات وتبسيط طلب الوثائق والإجراءات الإدارية.

وفي المصرف العقاري بين مدير أن فتح الحسابات جار في العقاري وتم إنجاز فتح نحو ٣٥ ألف حساب من أصل نحو ١٠٠ ألف حساب بتقاعد يتم العمل على تأمين فتح حسابات لهم، وأن هناك تبسيطاً وتسهيلات مهمة في فتح الحسابات الجديدة على التوازي لتسهيل تحريك الحسابات المجمدة لدى مراجعة أصحابها (يتم تجميد الحساب) بعد فترة زمنية على عدم إجراء أي عملية إيداع أو سحوبات منه.

وفي التسليف الشعبي بين مدير أن متوسط فتح الحسابات وتعزيز فروع التسليف الشعبي يتجاوز ١٠٠ حساب يومي.

وكانت فتح الحسابات خلال الفترات الماضية شهد لدى المصارف تبايناً بين مصرف وآخر أو بين المصارف العامة والخاصة حيث اعتبر العديد من المواطنين أن المصارف الخاصة كانت أكثر انتقائية بفتح الحسابات وأن الأولوية لديها لعملائها وكبار التجار بينما سادت حالة ضغط في معظم فروع المصرف العقاري وكان ذلك ظاهراً في الفروع القريبة من المحاكم والسجلات العقارية مثل فرع الجامعة بالبرامكة والصالحية والتعاوني والمزة.

ويرى العديد من المتابعين أن الهدف من قرار تسهيل فتح الحسابات هو تشجيع المواطنين على فتح الحسابات وتعزيز ثقافة التعامل عبر القنوات المصرفية وهو خطوة على طريق دعم مشروع الدفع الإلكتروني وخاصة أن القرار الحكومي لم يشترط إيداع كامل المبلغ أو جزء المبيع فيمكن إيداع كامل المبلغ أو جزء منه.

ومعظم المصارف تصرح أنها جاهزة لفتح حسابات لمن يرغب من المواطنين وحسب ما كان يتطلبه فتح الحساب قبل تعميم المركزي أمس هو صورة عن الهوية الشخصية وما يثبت الإقامة من سند إقامة أو أي اشتراك بخدمة الكهرباء أو المياه مع عمولات بسيطة.

قروض الدخل المحدود «شم ولا تدوق».. مواطنون غير قادرين على تحمل أقساط السداد

كنعان لـ«الوطن»: قروض عديمة الجدوى وقسط القرض يتجاوز الراتب الشهري

| نوار هيفا

لم تسعف جميع التسهيلات المقدمة من المصارف للحصول على قروض شخصية رغبة طالبيها، فلم تكن مشكلة تأمين الكفيل والاستعانة ببوليصة التأمين وحدها الحجر العائر أمام طالبي هذه القروض من ذوي الدخل المحدود «الموظفين» حصراً لعدم تناسبها مع تضخم الأسعار المتغيرة دائماً رغم تعديل سقوف هذه القروض دورياً.

علي رمضان بيّن لـ«الوطن» أن حاجته للقرض الشخصي مرتبطة باستكمال إجراءات عقد قرانه وتأمين بعض مستلزماته المنزلية وشراء محابس الزواج، مضيفاً: إن سقف القرض الشخصي ١٠ ملايين ليرة، غير قادرة على تغطية تكاليف زفافه وحدها لتبدل الأسعار يومياً.

أميرة حسن «موظفة» أعربت عن رأيها بالقروض وخاصة قروض الطاقة المتجددة قائلة: «قرض الطاقة ستة ملايين ونصف مليون سيتم خصمه على مدار خمس سنوات أي بمعدل ١١٠ آلاف من راتبك الذي هو أقل من ١١٠ آلاف».

وأشار إلى أنه في كل دول العالم تكون المنافسة في مصلحة المستهلك، لكن في سورية للأسف لا توجد منافسة لذا لن نشهد استقراراً أو انخفاضاً في الأسعار، مشيراً إلى أن المعنيين في وزارة التجارة الداخلية يعيشون حالياً في حالة تخبط ودائماً يقومون بالتشويش على المواطن بقراراتهم الصادرة بشكل مستمر.

وختم بالقول: إن القرارات التي تصدر عن الحكومة ومنها قرار تحرير الأسعار هي عبارة عن ردود أفعال مأخوذة بشكل مرتجل وغير مبنية على دراسات دقيقة لنتائج هذه القرارات وانعكاسها، مشيراً إلى أن الحكومة لا تملك اليوم قاعدة بيانات تسمح لها باتخاذ قرار علمي ومدروس.

بدوره أوضح رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي لـ«الوطن» أن تطبيق قرار تحرير الأسعار صعب حالياً لكن نتائجه على المدى الطويل ستكون إيجابية.

ولفت إلى أن مشاكل المنصة والتغيرات اليومية بسعر الصرف وعدم استقرار أسعار الطاقة هي أبرز الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار حالياً، لذا يجب حل هذه المشاكل من أجل استقرار الأسعار والتخلص من حالة الفوضى التي تعم الأسواق.

وبين أنه هناك تكاليف للسلع تعتبر غير مستقرة ولا يمكن تحديدها بدقة مثل تكاليف الطاقة والإنتاج والنقل وتؤدي إلى عدم القدرة على تحديد سعر المبيع، موضحاً أن تكلفة نقل المنتج أصبحت اليوم أعلى من سعره الحقيقي، فعلى سبيل المثال تكاليف نقل البضاعة من محافظة حمص إلى دمشق أصبحت اليوم بحدود مليوني ليرة.

وأشار إلى أنه على الرغم من صدور قرار تحرير الأسعار إلا أن بعض التجار مازالوا لا يقومون بإصدار فواتير حقيقية وفواتيرهم وهمية، متمنياً من التاجر أن يقتنع في ظل الظروف الحالية الصعبة بنسبة أرباح تكون معقولة.

وقال المعقالي في ختام حديثه: هناك اجتماع موسع يضم اتحاد غرف التجارة والمصدرين وأعضاء من الجمعية سيعقد اليوم في وزارة التجارة الداخلية من أجل دراسة أسعار كل المواد والسلع.

وأكد أن الحكومة لا تملك اليوم قاعدة بيانات تسمح لها باتخاذ قرار علمي ومدروس.

بدوره أوضح رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز المعقالي لـ«الوطن» أن تطبيق قرار تحرير الأسعار صعب حالياً لكن نتائجه على المدى الطويل ستكون إيجابية.

ولفت إلى أن مشاكل المنصة والتغيرات اليومية بسعر الصرف وعدم استقرار أسعار الطاقة هي أبرز الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار حالياً، لذا يجب حل هذه المشاكل من أجل استقرار الأسعار والتخلص من حالة الفوضى التي تعم الأسواق.

وبين أنه هناك تكاليف للسلع تعتبر غير مستقرة ولا يمكن تحديدها بدقة مثل تكاليف الطاقة والإنتاج والنقل وتؤدي إلى عدم القدرة على تحديد سعر المبيع، موضحاً أن تكلفة نقل المنتج أصبحت اليوم أعلى من سعره الحقيقي، فعلى سبيل المثال تكاليف نقل البضاعة من محافظة حمص إلى دمشق أصبحت اليوم بحدود مليوني ليرة.

وأشار إلى أنه على الرغم من صدور قرار تحرير الأسعار إلا أن بعض التجار مازالوا لا يقومون بإصدار فواتير حقيقية وفواتيرهم وهمية، متمنياً من التاجر أن يقتنع في ظل الظروف الحالية الصعبة بنسبة أرباح تكون معقولة.

وقال المعقالي في ختام حديثه: هناك اجتماع موسع يضم اتحاد غرف التجارة والمصدرين وأعضاء من الجمعية سيعقد اليوم في وزارة التجارة الداخلية من أجل دراسة أسعار كل المواد والسلع.

وخدمة القرض مع الفائدة تتجاوز ١٦٦ ألف ليرة شهرياً، وبالتالي وسطي الأجور في يتراوح بين ١٢٠–١٢٥ ألف ليرة، فقسط أي قرض من هذه القروض التي تتعدى الـ٥ ملايين يتجاوز وسطي دخل الموظف.

ورأى كنعان أن هذه القروض عديمة الجدوى بالنسبة لذوي الدخل المحدود أو للموظفين تحديداً، مبيناً أن الحل ليس بتمديد مدة سداد القرض حتى إلى عشر سنوات، لأن الحد الأدنى للقسط سيصبح بحدود ٨٠ ألف ليرة، وحتى هذه النسبة تتجاوز قانون الخصم بالنسبة للقروض لنحو ٤٠ بالمئة من قيمة الرواتب بالتالي ستكون ذات تأثير سلبي على صاحب القرض.

وعن الحلول المقترحة لمدى جدوى هذه القروض أوضح أن تكون بزيادة معدل الدخل والأجور، مستشهداً بالرواتب بجميع دول العالم حيث إن مستوى الأجر يصل بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي بين ٥٠ – ٦٠ بالمئة، أما في سورية هو بحدود بين ١٥ – ٢٠ بالمئة.. وأوضح كنعان أن هذه القروض غير خطرة على القروض لتحصينها بالضمانات المقررة سواء بالكفلاء أم بوثيقة التأمين لضمان السداد مهما طالت فهي لا تشكل أي خطورة على عمل المصارف، لكنها من دون قيمة أو فائدة بالنسبة لطالب القرض وخاصة قروض الطاقات البديلة أو المتجددة لقصر عمرها والتي قد تتلف قبل انتهاء مدة سداد القرض، والعبء الذي يتكلف به طالب القرض بالأقساط المترتبة عليه والتي تفوق حتماً راتبه أحياناً.

الجدير بالذكر أن مصرف الوطنية للتمويل الأصغر أعلن أمس عن رفع سقف القروض الممنوحة من قبله لأصحاب المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر من ١٨ مليون ليرة إلى ٣٠ مليون ليرة، لفترات سداد تصل إلى عشر سنوات.. وأشار في بيان نشره على صفحته الرسمية إلى أن رفع سقف القروض يهدف إلى تمكين جميع الأشخاص الراغبين بتحسين وتطوير مشاريعهم من تأمين التمويل اللازم.